مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 14 (العدد 1) 1412هـ-1992م.

# "من" و "ما" " موصولتان هما في التعليق الشرطي أم غير موصولتين ؟

## (دراسة في البنية الشكلية)

الدكتور إبراهيم صفا
جامعة اليرموك - الأردن

***ظل النحاة - من عهد سيبويه حتى عصرنا هذا - يعدون كلا من (من) و (ما) - عند استخدامهما في التعليق الشرطي - غير موصولتين من حيث البنية الشكلية. فهل هما حقا غير موصولتين؟***

***يقوم هذا البحث بمناقشة هذا الفهم العريق واختباره، والعمل على إثبات أنه مجرد تصور وتفسير لا أساس لهما ولا سند من الواقع اللغوي، وأن هذين اللفظين موصولان في كل استخداماتهما إلا في الاستفهام.***

## تقديم

يرى النحاة أن (من) و (ما) تقعان – فيما تقعان – موصولتين أو شرطيتين. يذكر عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ/1360م)[1]، مثلا، عند حديثه على شرطية (ما)، الشواهد التالية (وغيرها في اللغة كثير):

(1) آ- *"وما تفعلوا من خير يعلمه الله"*[2].

ب- *"ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها"*[3].

جـ- *"فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم"*[4].

كذلك يذكر ابن هشام[5] عند حديثه على (من) – شرطية – الشاهد التالي (وغيره في اللغة كثير كثير):

(2) *"من يعمل سوءا يجز به"*[6].

(ما) و (من) في هذه الشواهد، وغيرها مما ماثلها، أسماء جوزي بها، وليس الفعل بعد كل منهما فيها صلة استنادا إلى عد جمهور النحاة لهما اسمين غير موصولين، في حين هو (أي: الفعل) كذلك إن أردنا كلا منهما غير مجازى به هكذا على سبيل المثال:

(3) آ- *ما تفعلون من خير يعلمه الله.*

ب- *من يعمل سوءا يجزى به.*

وهذا يعني أن عدم ظهور العلامات المفصحة عن إرادة إيقاع الشرط دال على موصولية كل من (ما) و (من)، ودال كذلك على أن كلا من (تفعلون) و(يعمل) – بالرفع فيهما – صلة، والا فكل منهما اسم غير موصول، وما بعد، ليس صلة. يقول سيبويه، عمرو بن عثمان ابن قنبر، أبو بشر (ت 180هـ/976م)[7]:

*"وتلك الأسماء: (من) و (ما) ... فإذا جعلتها بمنزلة (الذي)، قلت: ما تقول أقول، فيصير (تقول) صلة لـ(ما) حتى تكمل اسما، فكأنك قلت: الذي تقول أقول..."*

## تحليل ومناقشة :

لقد نسب سيبويه لهذين اللفظين بنيتين شكليتين: بنية عند استخدامهما في التعليق الشرطي، وأخرى عند استخدامهما في غيره. فإذا علمنا أنه يظهر إرادة التعليق الشرطي بروز قرائن لفظية معينة، لاكون (ما) و (من) غير موصولتين، تبين لنا أن القول بعدم موصولية هذين اللفظين يفتقر إلى التدقيق، فما من شك في أن انعدام قرائن التعليق الشرطي اللفظية قد يعني عدم إرادة الاشتراط، غير أنه لا يعني عادة ولا ضرورة موصولية أو حتى عدم موصولية هذين اللفظين. كما أن ظهور قرائن التعليق الشرطي، في بنية استخدمت (ما) أو (من) فيها، لا يعني عادة ولا ضرورة موصوليتها أو حتى عدم موصوليتها، إذ ليس يمتنع أن تتعدد وظائف المبني الواحد. هذا علاوة على ما ينشأ عن هذا التفريق في البنية من أشكال تخصيص الوظيفة التي تؤديها كل من جملتي ما سمي بالشرط والجزاء، فعلى الرغم من أن الوظيفة المسندة لكل (من) و (ما) – موصولتين أو غير موصولتين – هي الابتداء، كما يعبر النحاة، فلا بد بعد ذلك من تعيين الخبر. فعند القول بموصولية اللفظين المذكورين تتعين جملة الجزاء خبرا للمبتدأ كما تتعين عبارة الشرط صلة الموصول[8]. غير أن القول بعدم موصولية اللفظين في سياق التعليق الشرطي يوقع في أشكال تعيين المبتدأ: أعبارة الشرط هو أم عبارة الجزاء؟

لم يختلف النحاة في تعيين خبر (من) موصولا في بنية مثل:

(4) *من يكرمني أكرمه*[9]، لكنهم اختلفوا في تعيين (من) أو (ما) إذا ما عدت شرطية؟ فإذا كان فعل الشرط لازما كان الخبر، كما يصرح بعضهم، عبارة

الشرط وكان عند آخرين عبارتي الشرط والجواب[10] إن اشتراط لزوم الفعل يفهم عند بعضهم من الأمثلة التي يحشدونها[11]. هذا علاوة على قول بعضهم[12] بأن الخبر هو عبارة الجواب. وما ذلك الاختلاف إلا لأنهم لم يوفقوا في تخصيص البنية الشكلية لـ(ما) و (من) المفيدتين في استخدامتهما للتعليق الشرطي.

إن ما يدلنا أساسا على إرادة التعليق الشرطي ليس هو (من) ولا (ما) أعنيهما منفردتين ولكن ما تتضمنه بنية أسلوب الشرط من قرائن كالجزم (أحيانا فيما سمي بفعلي الشرط والجزاء المضارعين)، و (الفاء)، أحيانا ما يسمى بالجواب. ولقد أشار ابن هشام[13] إلى شبه هذا حين أوضح أن بنية ما (ذكرها) تحتمل من ضمن ما تحتمل أن تكون استفهامية والمضارع مجزوم للاشارة إلى أنه (أي: المضارع) واقع في جواب طلب. فالجزم إذا قرينة على التعليق. ولا أظن أننا نبعد إذا قلنا بأن تصدير كل من هذين اللفظين يشعر كذلك بإرادة بناء أسلوب الشرط. على أن هذا القول (أي: التصدير) ليس سببا مقنعا، على الاطلاق، ولا مناسبا لتسويغ عد (من) و (ما) اسمي شرط غير موصولتين، فالتعليق الشرطي وظيفة دلالية تؤديها بنية شكلية موصولية كما تؤديها بنية أخرى غير موصولية على ما هو معروف في أدوات التعليق الأخرى. فلا تعارض بين كون الأداة مفيدة للشرط وكونها موصولة، فبنية الموصول الشكلية – باعتبارها اسما ذا تتمة وصلية – تأخذ مواقع اعرابية مختلفة حسب السياق الذي ترد فيه، أي أنها تؤدي وظائف نحوية مختلفة. إن مصطلح "اسم شرط" لا يشبه مصطلح "اسم موصول"، فإذا كان يصلح تفسيرا للأول أن يقال أنه يؤدي وظيفة الاشتراك (وهي وظيفة دلالية)، فإنه لا يصلح بالمقدار نفسه أن يقال تفسيرا للأخير إنه اسم يؤدي وظيفة الوصل وهي وظيفة دلالية أو نحوية. لا يصلح التفسير الأخير لأنه ليس هناك من وظيفة على هذا النحو. وما ذلك إلا لأن "الوصل" يشار به إلى بنية شكلية في حين يشار بـ"الشرط" إلى وظيفة دلالية. وعليه فالتفاصل في البنية الشكلية غير ضروري، في حين ظن النحاة هذا التفاصل كذلك.

لقد كان من المفترض أن يتم تمييز هذين اللفظين إما على أساس البنية الوظيفية وإما على أساس البنية الشكلية. أما إذا كان بعض النحاة يريدون بالوجه الشرطي البنية الشكلية من حيث كانت بنية اسم الشرط مختلفة عن بنية الموصول، فأظن أن إعطاءهم (من) و (ما) – مستخدمين في الشرط – بنية شكلية مختلفة عن بنيتهما – مستخدمتين في غير الشرط – يحتاج منهم إلى جهد مضن لإثبات وجوده، وما أظنهم قادرين على ذلك.

لقد حاول سيبويه أن يبرز فروقا بين وقوع (من) موصولة، فلا تفيد اشتراطا، ووقوعها غير موصولة – بزعمه – لافادة الشرط. غير أنه لم ينجح، في تقديري، في تحقيق ذلك، فقد قدم[14] أمثلة متعددة أوضح فيها – محقا – أن إرادة الشرط – بإظهار قرائنه أو بعضها – غير جائزة لوجود ما يدفع وقوع مثل هذا الاشتراط كـ(إن) و (كان) و (ليس)، في مثل[15]:

(5) آ– *إن من يأتيني آتيه.*

ب– *كان من يأتيني آتيه.*

جـ– *ليس من يأتيني آتيه.*

غير أن دفع الاشتراط في هذه الأمثلة وغيرها يعين عنده أن تتحول (من) من بنية شكلية غير موصولة إلى بنية شكلية أخرى موصولة على الرغم من أن البنية الظاهرة للتركيب الذي ترد فيه كل واحدة منهما

واحدة تماما، اللهم إلا وجود المانع من إرادة التعليق الشرطي كـ(إن) وغيرها، أو خلو التركيب من قرائن التعليق الشرطي اللفظية أو بعضها. وحين يشير سيبويه[16] إلى أنه قد يتصل بلفظ (من) حرف جر يؤدي إلى إنهاء بنية التعليق الشرطي بحيث يتلو (من) بنية متضمنة لضمير (من) مجرورا بحرف مشابه، كما في:

(6) *بمن تمر أمر.*

حين يشير سيبويه إلى هذا، فإنه يرتب عليه انتقال (من) من غير الموصولة إلى الموصولة.

وهكذا نلحظ كيف يربط سيبويه بين أمرين ليسا مترابطين أصلا (وهما بنية (من) الشكلية ووظيفتها) على النحو الذي يشير إليه هو وغيره من النحاة[17].

حقا يقرر سيبويه[18] ضعف الاشتراط في بنية مثل:

(7) آ- *بن تمرر أمرر.*

ب- *على من تنزل أنزل.*

إذا كان المراد : (أمر عليه/به)، لكنه مع ذلك جائز عنده، وتجويزه له ناجم - على ما يبدو - من أن هذا المثال المصنوع، الذي لا سند له من اللغة الواقعية، يحقق تصور سيبويه، وتصور غيره من النحاة، بأن (من) - عندما تفيد الشرط- غير موصولة، ذلك أن (من) مع حرف الجر قبلها، كما في(7)، معمولة - على زعم صحة التركيب وجوازه - لما بعدها مباشرة، وذلك لا يكون إذا كانت (من) موصولة. لقد حاول سيبويه[19] أن يؤيد مثل هذا التركيب (في 7)، والذي اعترف أنه ليس "بحد الكلام"، بالبيت التالي:

*إن الكريم، وأبيك، يعتمل*

*إن لم يجد يوما على من يتكل*[20]،

من حيث كان الشاهد ينطوي على حذف في تصور الخليل، كما يذكر سيبويه، بعد (يتكل)، وأن الحذف مقدر بـ(عليه)، أي: (يتكل عليه). ولا يخفى - في الواقع - افتقار تصور الخليل إلى التدقيق، ذلك أن حرف الجر (على) قد عمل في (من)، وكلا الجار والمجرور - حملا على الظاهر في بيت الشاهد - لا يتعلقان إلا بالفعل بعدهما (وهو:يتكل)، وليس لهما علاقة مباشرة بشيء قبلهما. فأن يقدر شبه جملة (وهو:عليه) على أنه واقع بعد (يتكل) ومتعلق بهذا الفعل (أي: يتكل) فلا يستقيم، لأنه ليس قبل الجار والمجرور (على من) ما يصلح أن يتعلقا به - مباشرة - نوع تعلق. ومن هنا كان رد المبرد وغيره[21] لهذا التصور صحيحا تماما.

## (من) و (ما) شرطيتين :

على أنه لا يجوز أن نغفل سببا هاما ربما حمل على رفض أن تكون (من) و (ما) موصولتين - في سياق التعليق الشرطي - ألا وهو وقوع الجزم في كل من فعلي الشرط والجواب المضارعين، إذ لما كانوا يرون أن الجزم فيهما لا يقع إلا بعامل لفظي (وهو عندهم ما يسمونه أدوات الشرط الجازمة[22]، ولما كانت كل من (من) و (ما) تقع مصدرة عند إرادة التعليق الشرطي فيحدث الجزم، فلعله قيل لأجل ذلك بعدم موصولية هذين اللفظين، إذ الموصول لا يوقع - عندهم - بالطبع جزما، فكان لابد من أن يكون لكل منهما بنية شكلية غير بنيتها حين تكون أداة شرط.

لابد هنا أن يتقرر أن مهمة ما يسمى بأدوات الشرط هي إحداث التعليق (أي: القيام بوظيفة دلالية) لا إحداث الجزم[23] بدليل أن فعلي الشرط والجواب قد لا يكونان مضارعين، وبدليل أن هناك أدوات شرط

لا يظهر بوجودها جزم، كالأداة (إذ)[24]، وأن الجزم يظهر في المضارع مع غيره هذه الأدوات عند وقوعه في جواب الطلب، كما يعبرون.

الجزم في الحقيقة إحدى القرائن التي قد تشير إلى التعليق الشرطي، أو، بعبارة أخرى أدق، هو قرينة مساعدة تشير إلى وقوع التعليق الشرطي. غير أنه ليس القرينة الوحيدة، فـ(الفاء) قرينة، وتقدم الجواب[25] على عبارة الشرط وأدواته قرينة تغني عن قرينة جزم المضارع في الجواب المتقدم، وتغني كذلك عن (الفاء) إن كان الجواب مما تتصل به (الفاء). مثل الجزم، إذا، من حيث هو علامة أو قرينة لفظية على وقوع التعليق الشرطي، مثل غيره من القرائن التي ذكر بعضها أعلاه. وما الأدوات (ومنها أدوات الشرط ويضمنها (من) و (ما) ) إلا قرائن أساسية على قيام دلالة ما. وعليه فإن (من) و (ما)، كغيرهما من أدوات الشرط، قد تفيدان – بتصدرهما – معنى التعليق الشرطي، وهذا لا يمنع بالضرورة أن تكونا اسمين موصولين.

ولعل من الأسباب التي حملت النحاة على عدم عد (من) و (ما) اسمين موصولين – في سياق الاشتراط – أن أسماء الشرط (أي: الأدوات التي استخدمت للتعليق ولها محل اعرابي) لا يعمل شيء مما قبلها فيها مباشرة[26]، في حين يمكن أن يعمل في الموصول عامل سابق عليه، فكان لابد، في أنظارهم، من أن يكون اسم الشرط ذا بنية شكلية مختلفة عن بنية الاسم الموصول. على أن نلحظ أن كون اسم الشرط اسما موصولا لا يتعارض مع هذه الفكرة، فحين يقع الاسم الموصول أداة الشرط (أي: حين يستخدم بالاضافة إلى وظيفته النحوية، من حيث هو ذو محل اعرابي، لأداء وظيفة دلالية هي التعليق الشرطي) لا يعود من الممكن أن يعمل فيه مباشرة عامل قبله كما هو الأمر في أسماء الاستفهام التي يعلق كونها استفهامية العوامل عن إظهار أثر اعرابي فيها مباشرة، فيتحول العامل ليصير عاملا في أسلوب الاستفهام كله[27]. وهذا يعني أن الاسم الموصول يتحول إلى عنصر في جملته إذا ما استخدم أداة تعليق شرطي، في حين هو ليس كذلك (أي: ليس مصدرا) مجردا من وظيفة التعليق الشرطي الدلالية.

غير أنه لابد هنا من التنبه إلى أن (من) أو (ما)، حين تقع موصولة وأداة تعليق شرطي، لا تكون إلا في حالة الرفع على أنها – كما يعبر النحاة – مبتدأ، فهي لا تقع (كما يقع اسم الاستفهام، مثلا) منصوبة لعامل نال لها، لأن أي نال لها لن يكون إلا جملة فعل الشرط التي هي الصلة، أو من جملة الجواب التي هي الخبر.

لقد حمل "فتحي يومي حمودة"[28] (من)، مستخدمة لأداء معنى دلالي هو التعليق الشرطي، على (أي) – حين تكون مستعملة لافادة التعليق الشرطي كذلك – من حيث إنهما (أعني أيا) تقع في حال نصب، كما في الآية:

(9) *"أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى"*[29].

ليس غريبا أن يفعل ذلك، فهو كغيره من النحاة في عد (من) و (ما) غير موصولتين إذا ما استخدمتا في التعليق الشرطي.

والحق أنه يمكن التدليل، كما سيتبين تاليا وعلى نحو تصاعدي، على أن كلا من (من) و (ما) لا تقع إلا في حالة الرفع عند استخدامهما في التعليق الشرطي.

لقد اعترف "فتحي بيومي" نفسه[30] أن (من) – مستخدمة أداة تعليق شرطي – لم تخرج عن موقعين اعرابيين، أحدهما: الابتداء (وهو أكثر أحوالها، كما يصرح)، وثانيهما: المفعول به. غير أن الآيات القرآنية – التي رأى أن (من) وقعت فيها محل نصب على المفعول به – هذه الآيات يمكن وبيسر حمل (من) فيها على الرفع بالابتداء، فلو أننا أحللنا في موضع (من) الاسم الموصول (الذي)، على سبيل المثال، فلن يعرب – عند النحاة – إلا مبتدأ، وسوف يكون الضمير العائد عليه هو الواقع في محل نصب. ولتبين ذلك فلنتأمل (10) و (11) على سبيل المثال:

(10) *"من يهد الله فهو المهتدى، ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون"*[31]

(11) *"الذي يهدى الله ....، والذي يضل الله فأولئك..."*

ولعل ما حمل "فتحي بيومي" على القول بأن محل (من) النصب على المفعولية أن الآيات الكثيرة، التي حشدها، لم يذكر فيها مع الفعل المتعدى – فيما يسمى عبارة الشرط – المفعول به. ولما كان بيومي، وغيره من النحاة، يرون أن بنية (من) و (ما) الشكلية غير موصولة في سياق الشرط، فقد عدت (من)، في هذه الآيات، مفعولا به. والحق انه ليس هناك ما يمكن أحدا من القول بوجوب ايقاع (من) في هذه الآيات مفعولا به، وليس يمنع من عدها مبتدأ الا التصور بأن (من) و (ما) الشرطيتين لا تكونان موصولتين.

ان القول بأن (من) أو (ما) تقع في محل رفع بالابتداء وحسب لا يتعارض مع عدها شرطية موصولة. هذا القول لا يقتضي بالضرورة فرقا بين بنيتي كل من (من) و (ما) الشكليتين سواء كانتا مستخدمتين في الشرط أو لم تكونا.

وإذا كنا لا نجد ما يمنع من أن تكون كل من (من) و (ما) موصولة في سياق الشرط، فلطنا لا نجد ما يحظر أن يكون المفعول به في الآيات التي يحصرها "فتحي بيومي" والتي تنطوي على ما يشبه صلة الموصول المتضمنة بدورها فعلا متعديا، أقول لا نجد ما يحظر وقوع المفعول به ضميرا محذوفا عائدا على اسم الشرط (الاسم الموصول)، اذ حذفه من جملة صلة الموصول جائز[32].

ومن عجب أن يشير "فتحي بيومي" إلى أن احتمال وقوع (من) مبتدأ ومفعولا به قد جاء في موضع واحد من القرآن الكريم. هذا الموضع في رأيه[33]، وارد في الآية الكريمة التالية:

(21) *"ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك..."*[34] اذ يقول معقبا : *"فيجوز اعراب (من) مفعولا به لـ(ابتغيت) أو مبتدأ والعائد محذوف أي التي ابتغيتها"*.

ولا أدري ما الذي يمنع من هذا الاحتمال – الذي رآه في هذه الآية – من أن يصدق في الآية في(10) وفي الايات الكثيرة التي ذكرها.

هذا وما قلناه في (من) من حيث عود الضمير عليها شرطية، يصدق في (ما) التي نعدها موصولة في الاشتراط. فلقد ذكر "فتحي بيومي"[35] كثيرا من الآيات التي يرى احتمال وقوع (من) فيها شرطية (أي: غير موصولة، في نظره وأنظار النحاة من قبله)، وموصولة. من ذلك الآية الكريمة التالية:

(13) *"قل وما أنفقتم من خير فللوالد والأقربين ..."*[36] التي عقب بعد ذكرها بقوله[37]: *"(فما) شرطية موصولة مبتدأ خبره فللوالدين."* ومن هذه الآيات أيضا:

(14) *"وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله"*[38]، وغيرها كثير كثير. فهل تجد أعجب، في التفريق بين البنية الشكلية لكل من (من) و (ما) – شرطيتين – وبنيتهما الشكلية – غير شرطيتين، هل تجد أعجب من صنيع "أفتحي بيومي" وغيره من النحاة؟

ان اختلاف النحاة، كما سلفت الاشارة، في تعيين خبر (من) أو (ما) الشرطيتين، وإن عدم اختلافهم كذلك في تعيين خبر الموصول في المثال المذكور (أي: من يكرمني أكرمه) والذي قال ابن هشام[39] ان (من) فيه تحتمل أوجها أربعة[40]، ليجزمان بأن البنية الشكلية لكل من (من) و (ما) في غير الشرط لا تختلف في شيء البتة عن بنيتهما الشكلية في سياق التعليق الشرطي. فهما موصولتان على كل حال (الا في حال استخدامهما للاستفهام).

ليس هناك ما يحتم اختلاف النظر في (من) و (ما) من حيث البنية الشكلية ما دامتا تقومان في كثير من الشواهد بوظيفة نحوية واحدة هي المسند اليه (المبتدأ) حتى ولو كانت تؤدي بمعونة قرائن أخرى أحيانا، وظيفة دلالية هي التعليق الشرطي. وعليه فان جعل عبارة الشرط خبرا لـ(من) أو (ما) يفضي إلى تصورين مختلفين لهذين اللفظين لا مسوغ للقول بهما. وليس التفاصل هنا ضروريا لغايات الوصف النحوي ما دامت البنية الشكلية الواحدة يجوز لها أن تؤدي وظائف متعددة، أما التفاصل بين (من) و (ما) استفهاميتين، من ناحية، وبينهما شرطيتين موصولتين، من ناحية أخرى، فهو تفاصل على أساس البنية الشكلية، فهما على الوضع الأول غير محتاجين لصلة، على الرغم من أدائهما أحيانا لوظيفة المسند إليه (المبتدأ) وهي وظيفة دلالية نحوية، في حين هما محتاجان لصلة على الرغم من أدائهما على الوضع الآخر الوظيفة النحوية المشار إليها.

أما القول بأن خبر كل منهما – شرطيتين – هو عبارة الجواب، مع عدم الاعتراف بموصولية أي منهما، فذلك مما يحمل على التساؤل عن سبب تجاوز عبارة الشرط: لم لم تعين خبرا؟ وما المزية في تجاوزهما إلى عبارة الجواب؟

وهنا يبرز قول بعضهم[41]، بأن عبارتي الشرط والجواب خبر (من) أو (ما)، قوى المعارضة للقول بموصولية (من) و (ما) الشرطيتين، وللقول من ثم بوقوع عبارة الشرط صلة.

على أن جعل عبارتي الشرط والجواب خبرا لاسم الشرط (من) و (ما) الواقع مبتدأ غير دقيق، ذلك أن قيام (من) أو (ما) بوظيفة المبتدأ يعني أن الخبر جملة شرط كاملة بما فيها الأداة. ولما كانت (من) أو (ما) هي التي تقوم بوظيفة الأداة، فلن يكون بالامكان جعل عبارتي الشرط خبرا لتجردهما من أداة التعليق الشرطي التي تقوم بوظيفة المسند إليه أي (المبتدأ). وليس من شك في أن قيام اسم الشرط (من) أو (ما) بوظيفة المسند إليه (المبتدأ) لا يشبه قيام لفظ (محمد)، مثلا، بوظيفة مبتدأ خبره جملة شرط كاملة متضمنة للأداة، أي أن هذا الخبر مؤلف من أداة الشرط مع عبارتيه، هكذا مثلا:

(15) محمد *إن* تكرمه تمتلكه.

وهذا لا يصدق في خبر (من) أو (ما) الشرطية، فـ(محمد) لا يقوم إلا بوظيفة المسند إليه (المبتدأ). أما التعليق الشرطي في المثال المذكور (15) فتقوم به أداة مستقلة عن المبتدأ. من هنا كان خبر (من) أو (ما) الشرطية هو عبارة الجواب. أما عبارة الشرط فلا يحسن حملها إلا على أنها صلة لاسم الشرط الموصول. على أن هذا التصور لعبارة الشرط مع (من) أو (ما) الشرطية في الاسم الموصول الذي تقع صلته جملة كاملة بما فيها الأداة كما في:

(16) آ- *"ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ..."* (42).

ب- *"أخوك الذي إن تدعه لملمة*

*يجبك، وإن تغضب إلى السيف يغضب* (43)

فمثل هذين الموصولين في الشاهدين السابقين كانت جملة الشرط كاملة ويضمنها الأداة صلة لكل منهما، فـ(من) أو (ما) - اسم شرط مبتدأ - لا يشبه (محمدا) الواقع مبتدأ في (15) ولا يشبه الموصول (الذي) أو (من) الذي كانت صلته جملة شرط كاملة. (من) أو (ما) في الشرط اسم موصول، وتقع عبارة الشرط صلة له في حين تقع عبارة الجواب خبرا. من هنا كان إحداث التعليق الشرطي داخل ما يسمى بالجملة الاسمية، التي جاء المبتدأ فيها اسما موصولا، يقضي بجعل ما هو في مقام الجواب خبرا لهذا الموصول، في حين يقضي بجعل ما هو في مقام عبارة الشرط صلة له، كما في:

(17) *"... والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم"* (44) ولما كان الأمر كذلك فإن (من) أو (ما) - اسم شرط - مثل (الذي) في الشاهد السابق، إذ لا يمكن عد ما بعده على أنه خبر. والصحيح هو عد ما كان في مقام عبارة الشرط صلة، وما كان في مقام عبارة الجواب خبرا.

يبقى بعد هذا احتمال ايقاع (من) أو (ما) مفعولا به لا مبتدأ. وقد قيل(45) بهذا الاحتمال إذا وقع بعدها فعل متعد واقع عليها أو على ضميرها أو على متعلقها.

وأسارع إلى القول بأنه لابد، حتى نستبعد كون (من) أو (ما) اسم شرط موصولا في هذا السياق، لابد من إثبات أن (من) أو (ما) قد وقعت، من غير احتمال لشيء آخر، مفعولا به. فهل هناك من الشواهد ما يقطع بوقوع احداهما مفعولا به ليس غير؟ أما إذا كانت الشواهد تحتمل غير المفعولية في اسم الشرط فإنه يمكن لنا أن نعد هذا الاحتمال في مصلحة القول بموصولية هاتين الأداتين المستخدمتين للتعليق الشرطي.

لقد أشار النحاة، كما يذكر الجرجاني(46)، إلى وقوع (من) و (ما) مبتدأين في اللفظ دون المعنى، أي إلى وقوع كل منهما مفعولا به كما في:

(18) آ- *"ما يفتح الله للناس من رحمة ..."* (47)

ب- *من يضرب زيد أضرب.*

غير أن أحدا لا يستطيع أن يقطع بعد (ما) و (من) فيما مضى في (18) وفي غيره مفعولين وذلك لإمكان القول بالاضمار لاسم الشرط.

قد يقال: ما دامت أسماء الشرط الأخرى تقدم لاحداث التعليق وتبقى مع ذلك حاملة لوظيفتها النحوية، كالحالية والظرفية في (كيف) و (متى) على التوالي، فلم لا نجعل الأمر نفسه في (من) و (ما) في بعض التركيبات؟ لا يقال ذلك لأن هذه الأسماء لا يضمر لها إذا ما قدمت لأجل بناء الشرط على عكس

(من) و (ما) فإنه يجوز قيام الضمير مكان كل منهما مبرزا أو غير مبرز.

ومن عجب أن السيوطي يجوز في أمثلته(48) التالية:

(19) آ- *من يضرب زيد اضربه*

ب- *من تضربه أضربه*

جـ- *من يضرب زيد أخاه اضربه*

عد (من) "في موضع رفع على الابتداء" أو "في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها". وهذا يعني أن ابراز ضمير المفعول به أو عدم ابرازه في الجملة التالية لاسم الشرط هو الذي يعين ماإذا كان اسم الشرط مبتدأ أو مفعولا به. ولما كان ضمير المفعول قد أبرز فـ(من) - عنده - غير واقعة مفعولا بالفعل التالي لها. وعليه جاز الرفع على الابتداء. والسؤال الآن هو: ما الدليل على عدم جواز وقوع اسمي الشرط (من) و (ما) مبتدأين مع عدم إبراز ضمير المفعول العائد على كل منهما؟

لنحاول المقابلة بين الآيتين التاليتين:

(20) "*ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها ...*"(49).

(21) *قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق ...*"(50).

فقد وردت (ما) في أولاهما اسم شرط وجاءت عبارة الشرط المباشرة خالية من ضمير مصرح به للمفعول به العائد على (ما)، في آخرهما(51) غير شرطية، ووقعت موصولا خلت صلته من ضمير مصرح به للمفعول عائد على (ما). ان التشابه في البنية الشكلية لـ(ما) في الآيتين ينادي بأن العبارة التالية لـ(ما) في الآية الأولى صلة كما هي كذلك في الآية الأخرى. ويزيد الأمر وضوحا أن العبارة التالية لـ(ما) فيهما تتضمن (من) البيانية، و (من) هذه مبنية إما لـ(ما) مباشرة وإما للضمير العائد على (ما). غير أن الذي يجعلها في الواقع مبينة للضمير العائد على (ما) أن (ما) في الآية (21) معدودة موصولا، وعليه فلا يمكن للفعل في جملة الصلة أن يعمل في الموصول. فإذا ما عدت (ما) في الآية في (20) موصولا كذلك للتشابه الشديد المشار إليه في البنية الشكلية، كان حرف الجر (من) مبينا للضمير العائد على (ما) لا لـ(ما) نفسها. وعليه يكون التقدير:

(22) *ما ننسخه من آية ...*

(23) *قل أرأيتم ما أنزله الله لكم من رزق ...*

واستنادا إلى هذا تكون (ما) في الآية الأولى في موضع رفع على الابتداء وليس بالضرورة في موضع نصب على المفعولية. أما القول بأنها في موضع نصب على الاشتغال فانه ما من موضع تقريبا حمل فيه الاسم المتقدم على فعل منشغل بضمير المتقدم أو بما لابس الضمير الا أجيز فيه حمل هذا الاسم على الابتداء(52).

قد يقال ان (ما) في (20) غير مسبوقة بما يعمل فيها، في حين نجد (ما) في (21) مسبوقة بما عمل فيها، وعليه فلا وجه للمقابلة بينهما ولا وجه بالتالي للقول بأن (ما) في الأولى في موضع رفع. لا يقال ذلك لأن اسمي الشرط، (من) و (ما)، يتصرفان من حيث عود الضمير المنصوب عليهما، من العبارة التالية لكل منهما، تماما كما يتصرف الاسم الموصول من هذه الناحية، فالضمير العائد على الموصول من عبارة الصلة قلما يصرح به إذا كان هذا الضمير مفعولا به لعامل ضمن هذه العبارة، كما في:

(24) آ- "*... أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ...*"(53).

ب- "*قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول...*"(54).

جـ- "... *إن ربي بما يعملون محيط*" (55).

ومثل هذه الآيات كثير كثير في القرآن الكريم.

وعلى هذا النحو قلما يصرح بالضمير المفعول العائد على اسم الشرط اذا ما تلي اسم الشرط هذا بعبارة تتضمن عاملا متعديا يظن عند بعضهم أنه ناصب لاسم الشرط المتقدم عليه كما في:

(25) آ- "... *ومن يضلل الله فما له من هاد*" (56).

ب- "*ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته*.." (57).

جـ- "*ومن يلعن الله فلن تجد له نصيرا*" (58).

لكن قد يقال هنا: لم لا نعد اسم الشرط منصوبا بالعامل المتعدى الذي تتضمنه عبارة الشرط؟ لا يقال ذلك أيضا لأن تصرف اسم الشرط، كما سلفت الاشارة، مشابه لتصرف الاسم الموصول من حيث عدم التصريح بالضمير المفعول العائد في أغلب ما ورد في القرآن الكريم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الاسم الموصول قد وقع في بعض التركيبات تماما كما يقع اسم الشرط عادة، غير مسبوق بما يعمل فيه، ومثلوا بعبارة متضمنة لعامل متعد إلى ضمير الموصول مع عدم التصريح بهذا الضمير، فهل يسوغ لنا مثل هذا الأمر أن نقول إن الموصول مفعول لذلك الفعل ما دام ضميره لم يذكر؟ كما في:

(26) آ- "*جنات عدن يدخلونها تجري من تحتها الأنهار لهم فيها ما يشاؤون* ..." (59).

ب- "... *أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت. فمنهم من هدى الله*..." (60).

فكل (ما) و (من) في (26) وقعت في موضع رفع بالابتداء، ووقعت العبارة بعد كل منهما متضمنة لفعل متعد قد خلت تلك العبارة من ضمير مفعول مصرح به. ومن الواضح أنه إما أن يعد المفعول ضميرا غير مصرح به يعود على (ما) أو (من) وإما أن يعد الموصولين المذكورين. أما أن يكون المفعول الموصول، في كل، فمستحيل لأن الصلة - كما هو معلوم - لا تسبق الموصول في أي حال. وعليه فلابد أن يكون المفعول هو الضمير العائد على الموصول، وهذا بالطبع يعني أن ضمير المفعول العائد على الموصول الواقع مبتدأ يأتي غير مصرح به. وهذا ما نجده في اسمي الشرط (من) و (ما) اللذين تتلو كلا منهما عبارة الشرط الخالية من ضمير مصرح به واقع مفعولا به للفعل المتعدى المضمن في هذه العبارة.

لما كان التشابه بين عبارة الشرط وعبارة الصلة قد وصل إلى هذا المدى، فلا عجب إذن أن يقال إن اسم الشرط، الذي يؤدي وظيفة التعليق الشرطي الدلالية بتصدره دائما، هو - من حيث البنية الشكلية - اسم موصول، خاصة أن كلا من اسم الشرط والاسم الموصول يؤدي وظيفة المسند إليه (المبتدأ) والتي هي وظيفة نحوية.

وهكذا يظهر ضعف قول بعض النحاة بأن اسمي الشرط، (من) و (ما)، يقعان مفعولين اذا كانت عبارة الشرط تتضمن فعلا متعديا واقعا على أحدهما، فسواء تضمنت عبارة الشرط فعلا لازما أم تضمنت فعلا متعديا، فـ(من) أو (ما) - اسم شرط - في موضع رفع ابدا. وكان يمكن أن يقع اسم الشرط في غير موضع الرفع، كما يقع الموصول، الا أن استخدامه لأداء وظيفة دلالية (هي احداث التعليق الشرطي) أبقى له (أي: اسم الشرط) وظيفة نحوية واحدة دائما، وحمل على اعطائه تسمية خاصة هي "اسم الشرط".

## التعليق الشرطي والموصولات الخاصة به :

ورد فيما سبق من مناقشة، بعض اشارات إلى قول بعض النحاة بتضمن بنية الجملة الاسمية المبدوءة بالموصول الخاص معنى التعليق الشرطي. ولأحدنا أن يعجب، بعد كل هذا الاعتقاد الذي ساد عند النحاة بأن (من) و (ما) الشرطيتين غير موصولتين في الوقت الذي يعد فيه بعضهم[61] (الفاء) داخلة على ما يشبه الشرط في مثل:

(27) *الذي يأتيني فله درهم.*

كما يمثل ابن هشام، وكما يظهر عند المقابلة بين الآيتين في (28) (وغيرهما كثير) والآيتين في (29)، إذ لم يرد معنى الاشتراط في الأولى في حين أريد في الأخيرة:

(28) آ- *"الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا ..."*[62].

ب- *"والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة..."*[63].

(29) آ- *"والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدهم ثمانين جلدة"*[64].

ب- "والذين يرمون أزواجهم ولم لهم يكن شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات..."[65].

يرى ابن هشام أن *"هذه (الفاء) بمنزلة لام التوطئة ... في ايذانها بما أراده المتكلم ..."* وهذا يعني أنها عنده تؤذن بأن المتكلم قد أراد تعليقا شرطيا. الأمر الذي يلفت النظر هنا هو أنه يرى التعليق الشرطي قد وقع بدلالة (الفاء)، فاذا كانت (الفاء) دالة على ارادة التعليق الشرطي، فهي إذا احدى القرائن مع الموصول العام (من) و (ما).

العجب هنا لتجويزهم وقوع التعليق الشرطي بوجود الموصول الخاص (الذي) وعدم تجويزهم لوقوعه إن عدت (من) أو (ما) موصولة في بنيتها الشكلية.

## تقرير لموصولية (من) و (ما) في عد كل ما عدا الاستفهام :

قد يقال : لم لا يكون كل من هذين اللفظين موصولا كذلك ساعة استخدامه في الاستفهام كما في[66]:

(30) آ- *"من بعثنا من مرقدنا"*[67].

ب- *"فمن ربكما يا موسى"*[68].

جـ- *"ومن يغفر الذنوب الا الله"*[69].

(31) *"وما تلك بيمينك يا موسى"*[70]؟

لا يقال ذلك لأن (من) و (ما) معدودتان، في هذه الشواهد وفي غيرها، مع ما بعدهما (باعتباره صلة لهما)، معدودتان الركن الأول لما يدعوه النحاة بالجملة الاسمية، وعليه، يكون الترتيب ناقصا خاليا من الركن الثاني الذي يتم به الاسناد الذي تقوم به الجملة.

هذا علاوة على أن (من) و (ما) في كل موضع تكونان فيه استفهاميتين ومسبوقتين بما يصلح للعمل فيهما وفيما بعدهما، تعلقان العامل عن عمله اللفظي لكونهما استفهاميتين ولأنهما من ناحية أخرى قد تكونان معملتين لما بعدهما مباشرة. وهذا الأمر الأخير لا يصدق في الاسم الموصول، اذ يفترض فيه أن يكون معملا لما قبله، اذا لم يكن مبتدأ. فلنتأمل على سبيل المثال(32):

(32) *"فناظرة بم يرجع المرسلون"*[71]، فـ(ما) مع حرف الجر (الباء)، متعلقة بالفعل (يرجع)، أما

(ناظرة) فمعملة في كل أسلوب الاستفهام. وحين لا يكون أي من (من) و (ما) استفهاما، فانه يقع معملا لما قبله كما في:

(33) ... *لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم*[72].

وعليه، فان البنية الشكلية لكل من (من) و (ما) الاستفهاميتين تختلف عن بنية كل منهما غير استفهاميتين، أي: كل منهما غير موصولة فيما عدا ذلك حتى في الشرط.

## خاتمة :

لا شك أنه يتبين بعد ما جرى من مناقشة، أن هذين اللفظين ( (من) و (ما) )، على عكس ما ظن النحاة، موصولان في كل استخداماتهما الا اذا وقعا أداتي استفهام. وهما في الشرط على سبيل الخصوص موصولان، وليس هناك ما يثبت لهما عكس هذه البنية، إذ كل ما ورد في اللغة لا يثبت لهما، في غير الاستفهام، بنية غير البنية الموصولية.

Grammarians, since SIbawayhi up to recent days, persisted in considering both man and ma as being non-relative, in terms of formal construction, if the two particles were used as particles of condition.

This paper discusses this ancient-recent understanding and examines the extent of its credibility; it also argues that such an understanding is mere elucidation, and that these two words are real relative pronouns in all their urges unless they are used as interrogative particles.

## الهوامش :

1- عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ/1360م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط5، بيروت، 1979م، ص398. سيشار لهذا المصدر عند وروده في ما بعد هكذا: ابن هشام، المغني.

2- سورة البقرة، آية197.

3- سورة البقرة، آية106.

4- سورة التوبة، آية7.

5- ابن هشام، المغني ص431.

6- سورة النساء، آية124.

7- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر (ت180هـ/796م). الكتاب كتاب سيبويه، 5م، تحقيق عبد السلام هارون: المجلد الثالث: مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي الرياض، بدون تاريخ، م3، ص69. سيشار إلى هذا المصدر عند وروده في ما بعد هكذا: سيبويه، الكتاب.

8- يرفض مهدي المخزومي (في النحو العربي - نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، 1986، بيروت، ص285-287) أن ينظر إلى أسلوب الشرط على أنه مؤلف من جملتين فيبحث عن محل اعرابي لهما. غير أنه يستخدم بدلا من (جملتين) لفظ (عبارتين).

9- المغني ص433.

10- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، السيوطي (ت911هـ/1505م)، همع الهوامع شرح الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (المجلد الرابع 1979م)، م4، ص341 (فيما بعد: السيوطي، الهمع). الهمع).

11- عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجاني، أبو بكر (47هـ أو 474هـ)، كتاب المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، دار الرشيد، بغداد 1982م، ص1109(فيما بعد: الجرجاني، المقتصد).

12- ابن هشام، المغني ص433.

13- السابق نفسه.

14- سيبويه، الكتاب، م3، ص71-74.

15- سيبويه، الكتاب، م3،ص71.

16- سيبويه، الكتاب، م3، ص80.

17- ينظر مثلا: عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو، جمال الدين، ابن الحاجب (ت646هـ/1249م)، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 1985، م2، ص259-260. سيشار إليه فيما بعد: ابن الحاجب، الكافية.

18- سيبويه، الكتاب، م3، ص80.

19- سيبويه، الكتاب، م3، ص81-82.

20- مجهول القائل، من بحر الرجز، ينظر: سيبويه، الكتاب، م3، ص81.

21- سيبويه، الكتاب، م3، ص81، هامش3.

22- ينظر: عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الانباري (-577هـ/1181م)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد يحيى الدين عبد الحميد، 2م، 1982، مسألة84. سيشار إليه في

ما بعد : الانباري، الانصاف. هذا وقد اختلفوا في ما بينهم في ناصب كل فعل.

23- أشار أبو عثمان، بكر بن عثمان، المازني (ينظر الانباري، الانصاف مسألة 84) إلى أن الجزم مبني على الوقف. ويأخذ مهدي المخزومي (في النحو العربي - نقد وتوجيه ص131-136) بأن تغير علامات الاعراب، في آخر المضارع، لا علاقة لها بالأدوات عموما، وأن هذه العلامات قرائن معان دلالية.

24- هذا، على الرغم مما هو معروف من أنه قل أن يأتي بعد (إذا) غير الماضي.

25- منع جمهور النحاة تقدم الجواب على الشرط، وعدوا ما يبدو متقدما دالا على الجواب المحذوف بعد الشرط (ينظر: يعيش بن علي، ابن يعيش، موفق الدين (ت643هـ/1245م)، شرح المفصل، 10 أجزاء، محمد منير، مصر 1982م، جـ9 ص7). هذا وقد تحدث المخزومي صراحة (في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص289-190) على تقدم الجواب، ومما احتج به الآية (فذكر إن نفعت الذكرى/ سورة الأعلى آية9) والآية (...*أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون*/سورة يوسف، آية 43) والآية (*يانساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن..*/سورة الأحزاب، آية 32) وغير ذلك في اللغة كثير.

26- ينظر مثلا: ابن يعيش، شرح المفصل جـ9،ص7، وقد استدرك على هذا بقوله: "*إلا أن يكون العامل خافضا...*". هذا وقد سبقت الإشارة إلى تضعيف سيبويه الاشتراط ببنية تقدم اسم الشرط فيها خافض.

27- ينظر مثلا: ابن هشام، المغني ص545.

28- فتحي بيومي حمودة: أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين، دار البيان العربي، 1985م، جدة، ص38. سيشار إليه فيما بعد هكذا: فتحي بيومي، أسلوب الشرط.

29- سورة الاسراء، آية 110.

30- فتحي بيومي، أسلوب الشرط ص39-42.

31- سورة الأعراف، آية 178.

32- ينظر مثلا: علي بن محمد الأشموني (ت نحو900هـ/1495م): شرح الأشموني على ألفية بن مالك (ضمن حاشية الصبان)، دار احياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ، جـ1، ص169-170. سيشار إليه فيما بعد هكذا الأشموني، شرحه.
ومحمد بن علي الصبان (ت1206هـ/1792م): حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار احياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ، جـ1، ص169-170. سيشار إليه فيما بعد هكذا: الصبان، حاشيته.

33- أسلوب الشرط ص41-42.

34- سورة الأحزاب، آية51.

35- سورة الأحزاب، آية51.

36- سورة البقرة، آية215.

37- أسلوب الشرط، ص51.

38- سورة آل عمران، آية 166.

39- ابن هشام، المغني ص433.

40-طبعا على صورة المثال هنا من غير ضبط للأفعال فيه بالشكل.

41- ينظر مثلا: السيوطي، الهمع، م4، ص341.

42-سورة آل عمران، آية 75.

43- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر (ت471هـ أو 474هـ)، دلائل الاعجاز بعناية

محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، غير مؤرخ، ص129.

44- سورة التوبة، آية34.

45- السيوطي، الهمع، م4، ص 341-342.

46- الجرجاني، المقتصد ص1109.

47- سورة فاطر، آية2.

48- الهمع، م4، ص341-342.

49- سورة البقرة، آية106.

50- سورة يونس، آية 59.

51- في أحدث التأويلات. ينظر في هذا: محمود بن عمر الزمخشري (ت528هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت 1986، م2، ص354.

52- ينظر على سبيل المثال: ابن يعيش، شرح المفصل، م2، ص30-38.

53- سورة هود، آية 87.

54- سورة هود، آية 91.

55- سورة هود، آية 92.

56- سورة الرعد، آية 33.

57- سورة آل عمران، آية 192.

58- سورة النساء، آية 52.

59- سورة النحل، آية 31.

60- سورة النحل، آية 36.

61- ابن هشام، المغني، ص219.

62- سورة النحل، آية 88.

63- سورة النور، آية 39.

64- سورة النور، آية 4.

65- سورة النور، آية 6.

66- ينظر مثلا في الاشارة إلى استخدام كل من اللفظين أداة استفهام: ابن هشام، المغني ص 393،431.

67- سورة يس، آية 52.

68- سورة طه، آية 49.

69- سورة آل عمران، آية 135.

70- سورة طه، آية 17.

71- سورة النمل، آية 35.

72- سورةالنور آية 14.